حجية السنة النبوية من القرآن والسنة

– دراسة حديثية أصولية تفسيرية –

The Authenticity of the Prophet's Sunnah from the Qur'an and the Sunnah:

– A Modern Exegetical Fundamental Study –

د. عدنان بن محمد أبو عمر
الكلية الجامعية للأم والعلوم الأسرية – عجمان
الإمارات العربية المتحدة
draboomar71@hotmail.com

الملخص:

السنة النبوية بها يعرف بيان كثير من نصوص القرآن، فهي التي ترشدنا إلى معرفة بيان النص القرآني، ومن هنا يتبين لنا جلياً منزلة ومكانة ووظيفة السنة بالنسبة للقرآن. ومصدر الكتاب والسنة واحد وهو الوحي الإلهي، والآيات القرآنية أجمعت على وجوب طاعة الرسول ﷺ

والسنة أصل من أصول الدين، وهي حجة لازمة على جميع المسلمين لوجوب الرجوع إليها من حيث العمل بها شرعاً،و متى ثبتت وصحت عن رسول الله ﷺ تكون منزلتها ومنزلة الكتاب سواء بسواء في الاعتبار عند المجتهدين عامة، ولها ما للكتاب.

المساواة التامة بين القرآن والسنة من ناحية الاحتجاج بهما، وبيان العلاقة الوثيقة بينهما، وأن كل منهما وحي من عند الله تعالى، لا فرق بين المتلو منها وغيره من ناحية الاحتجاج.

وجوب إقرار وإثبات حجية السنة المطهرة، وأنها ضرورة دينية، فكل من ينكر ذلك حكمه أنه خارج عن الملة، لأن هذا يستلزم منه إنكار بعض القرآن، بل يستلزم منه إنكار الشريعة جملة وتفصيلاً، وهذا كفر وردة.

الكلمات المفتاحية: القرآن – السنة – الحجية – التفسير – الأصول

Abstract:

The Prophetic Sunnah is known to explain many of the texts of the Qur'an. It is what guides us to know the clarification of the Qur'anic text، and from here it becomes clear to us the status، position and function of the Sunnah in relation to the Qur'an. The source of the Book and the Sunnah is one، which is the divine revelation، and the Qur'anic verses are unanimously agreed on the obligation to obey the Messenger ﷺin all that he is called to.

The Sunnah is one of the foundations of the religion، and it is a necessary argument for all Muslims to refer to it in terms of working with it according to the Sharia. The complete equality between the Qur'an and the Sunnah in terms of invoking them and clarifying the close relationship Between them، and that each of them is a revelation from Allah Almighty، there is no difference between what is recited from it and others in terms of protest. The necessity of affirming and proving the authenticity of the pure Sunnah، and that it is a religious necessity، so everyone who denies that his ruling is that he is outside the religion، because this requires him to deny some of the Qur'an، rather it requires him to deny the Sharia in whole and in detail، and this is blasphemy and apostasy.

Keywords: Quran - Sunnah - authenticity - interpretation – assets.

مقدمة:

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، الحمد لله القائل: في محكم تنزيله: ﴿**وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِم وَلَعَلَّهُم يَتَفَكَّرُوْنَ**﴾ [النحل: 44]. الحمد لله الذي شرع الأحكام للناس في قرآنه المبِيْن، وبَيَّنَ تفصيل أحكامه بخاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا مُحَمَّد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه.

وبعد: **فالقرآن الكريم كتاب الله تعالى وفيه مراده من خلقه،** والسنة النبوية أصل من أصول الدين وهي حجة لازمة على جميع المسلمين لوجوب الرجوع إليها من حيث العمل بها شرعاً متى ثبتت نسبتها عند المحدثين، فالسنة متى صحت وثبتت، فهي ملزمة، وواجبة الاتباع.

قال ﷺ: «**تَرَكْتُ فِيْكُم أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُم بِهِمَا: كِتَابُ اللهِ وَسُنَّتِي**»[1].

وهذا البحث يتناول مسألة غاية الأهمية، وهي:

(حجية السنة النبوية من القرآن والسنة دراسة حديثية أصولية تفسيرية).

مشكلة البحث، وأهميته، والغرض منه، وسبب اختياره، والدراسات السابقة:

أ – مشكلة البحث: نظراً لوجود بعض الفرق الضالة التي تريد هدم السنة السنية وصرف الأمة عنها من خلال قولهم الضال بأن القرآن وحده يكفي ولا داعي للسنة النبوية لهذا، وجوب الحذر من هذه الفرق الضالة التي تقصد تشويه عقيدة المسلم من خلال هذه الأفكار التي تخالف الشرع والدين الإسلامي.

إن المشككين وأعداء الدين كثيراً ما يشككون في هذه المسألة من أجل الكيد والدّسّ، وتشويه وتشويش أذهان المسلمين فكان لابد من بسط هذا الموضوع والاعتناء بعرضه وفهمه بتدبر.

ب– أهمية البحث، والغرض منه، وسبب اختياره:

– تتضح وتظهر أهمية هذا الموضوع من خلال ما توصل إليه هذا البحث من نتائج، أهمها: أن السنة بها يفهم كلام الله تعالى فهي مفسرة للقرآن الكريم واجبة الاتباع ﷺ.

– القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، كل منهما له استقلاليته في إفادة الأحكام الشرعية، فلا تتوقف إفادته إياه على إفادة الآخر له.

– أن السنة النبوية المطهرة لها أهمية ومكانة كبيرتان في تشريع الأحكام، وبيان هذه الأحكام، وأنها تعتبر المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن.

– أن السنة النبوية المشرفة لها الأثر الكبير في اتساع دائرة التشريع الإسلامي وربط هذه الأمة برسولها صلى الله عليه وسلم وأيضا: ربط ماضي هذه الأمة الإسلامية المشرق بحاضرها.

– أثبتَ البحث المستفيض أن للسنة دوراً مهماً وبارزاً لا غنى عنه بحال من الأحوال.

من الممكن أن نعتبر الفقرة السابقة (**أهمية البحث**) سبباً من أسباب اختيار هذا الموضوع، فكلما كان الموضوع مهما ؛ كانت الحاجة إليه أكبر وأكثر.

الدراسات السابقة:

كتب العلماء في هذا الموضوع خصوصاً الأصوليين منهم في كتب أصول الفقه، قدامى ومعاصرين لكن جاءت دراستنا هنا بطريقة جديدة وفق دراسة تفسيرية حديثية أصولية.

المنهج المتبع في كتابة البحث:، ويتلخص هذا المنهج في ما يلي:

– درست الموضوع وتناول مباحثه على طريقة المنهج الوصفي. وجرى الاستناد إلى أسلوب التحليل النقدي، بطريقة عرض الأقوال والآراء، ثم قمت بتحليلها ومقارنتها ومناقشتها، وأخيراً الترجيح، معتمداً على أقوال العلماء فيما صح عنهم مع التوثيق الدقيق للمادة العلمية.

خطة البحث: تتألف خطة البحث من خمسة مباحث، وخاتمة، وفهرس:

مقدمة:وتشتمل على:مشكلة البحث،وأهميته، والغرض منه، وسبب اختياره، والمنهج المتبع في كتابته

(حجية السنة النبوية من القرآن والسنة دراسة حديثية أصولية تفسيرية)

ويتضمن خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف السنة لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني: معنى حجية السنة.

المبحث الثالث: أدلة حجية السنة من القرآن الكريم.

المبحث الرابع: أدلة حجية السنة من السنة.

المبحث الخامس: أدلة حجية السنة من الإجماع.

الخاتمة: وتتضمن أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج وتوصيات،و فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول: تعريف السنة لغة واصطلاحاً

أ – تعريف السنة لغة:

المتتبع لكتب المعاجم اللغوية يجد أن لفظ (السنة) إذا أطلق في اللغة يراد منه معان عدة منها:

1- السيرة المستمرة، والطريقة المستقيمة سواء أكانت حسنة أم سيئة.

وهذا المعنى للسنة يعتبر أكثرها وأغلبها وضوحاً واستخداماً، حتى قال صاحب النهاية في غريب الحديث[2]: ((الأصل فيها الطريقة والسيرة))[3]، وهكذا ذكرها الفيروز آبادي مطلقة، محمودة كانت أم مذمومة.

وهذا ما نص عليه ابن منظور الإفريقي حينما قال: ((والسنة: السيرة حسنة كانت أو قبيحة..... أصلها اللغوي مأخوذ من قولك: سننت الماء، إذا واليت صبه، ويقال: سَنَّ عليه الماء: صبَّه، وقيل: أرسله إرسالاً ليناً))[4].

وبهذا الإطلاق اللغوي أتت كلمة (السنة) في القرآن والسنة المطهرة:

قال تعالى: ﴿ **وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءهُمُ الهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلاَّ أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الأَوَّلِيْنَ** ﴾ [الكهف: 55]، وقال تعالى: ﴿ **سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلْنَا وَلاَ تَجْد لِسُنَّتِنَا تَحْوِيْلاً** ﴾ [الإسراء: 77].

وفي الحديث النبوي: ((**وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلاَمِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُوْرِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلاَمِ سُنَّةً سَيِّئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وِزْرَهَا وَوِزْرَ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقَصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ**))[5].

وجاء في حديث آخر: ((**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم شِبْراً بِشِبْرٍ وَذِرَاعاً بِذِرَاعٍ**))[6] .

وخصها بعضهم بالطريقة الحسنة المستقيمة دون غيرها، قال الأزهري: ((السنة الطريقة المستقيمة المحمودة، لذلك قيل: فلان من أهل السنة))[7].

والراجح والله أعلم: أنها الطريقة المحمودة والمذمومة على حسب استخدامها، وأما قولهم (فلان من أهل السنة) إنما هو مصطلح شرعي لا لغوي، وهذا المعنى ما كان مستخدماً قبل استخدام علماء الشرع له.

2- ما يدل على الصقالة والملاسة، قال ابن منظور: والسنة: الوجه، لصقالته وملاسته، وقيل: هو حر الوجه، وقيل: دائرته، وقيل: الصورة، وقيل: الجبهة والجبينان، وكلّه من الصقالة والإسالة[8].

3- وهي تأتي بمعنى الطبيعة: قال ابن منظور: السنة: الطبيعة[9].

4- وتأتي بمعنى البيان: يقال: سن الأمر بينه، قال الزبيدي: سنّ الله أحكامه للناس: بيَّنَها[10].

وجاء في الحديث النبوي: ((**إِنِّي لأَنْسَى أَوْ أُنَسَّى لأَسُنَّ**))[11]، أي إنما أدفع إلى النسيان لأسوق الناس بالهداية إلى طريق مستقيم، وأبين لهم ما يحتاجون إليه أن يفعلوا إذا عرض لهم النسيان[12].

5- وتأتي بمعنى المثال المتبع، والإمام المؤتم به، قال ابن منظور: ((سنَّ فلان طريقاً من الخير يسنّه، إذا ابتدأ أمراً من البر لم يعرفه قومه، فاستنّوا به وسلكوه)) [13]، ويقول الطبري في هذا: ((والسنة هي المثال المتبع والإمام المؤتم به)) [14].

وللسنة معان أخرى غير ما ذكر، وقد بسط ذلك في كتب المعاجم، فهي لفظ مستخدم قبل الإسلام.

ب – تعريف السنة اصطلاحاً:

إن المتتبع لاستعمالات السنة يرى أن لها أكثر من معنى عند علماء الشرع فيختلف تعريفها عندهم حسب اختلاف نظرتهم لها من حيث اختصاصهم ونظرة كل فريق لها:

فعلماء أصول الفقه ينظرون إلى السنة من حيث إنها مصدر تشريعي، وإن النبي ﷺ مبلغ عن ربه، ومشرع ومبين ومفسر للقرآن، فعنوا بأقوال وأفعال وتقريرات النبي ﷺ، فالسنة عندهم تعتبر المصدر التشريعي الثاني بعد القرآن الكريم.

فالسنة عند الأصوليين غيرها عند المحدثين والفقهاء وعلماء العقيدة والذي يعنينا ويهمنا في هذه الرسالة تعريف السنة عند علماء الأصول، وهذا مدار البحث، بل صلبه ومحوره، ولهذا سنتطرق إلى تعريف السنة عند الأصوليين مع التفصيل، ثم نعرّج باختصار فنعرفها عند علماء الفقه والمحدثين.

1- التعريف الشائع عند الأصوليين أن السنة:

كل ما صدر عن رسول الله ﷺ غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير مما يصلح أن يكون دليلا لحكم شرعي[15].

شرح التعريف:

أ- قولهم (كل ما صدر عن رسول الله ﷺ): قيد خرج به ما صدر من غيره من الرسل الذين أتوا قبله، ومن الصحابة ﷺ، وما صدر عنه ﷺ قبل أن يوحى إليه، وهذا من وصفه للرسالة.

ب- قولهم (غير القرآن): دخل في تعريف السنة هنا الأحاديث القدسية فهذه الأحاديث ليست بقرآن، إنما هي سنة فلهذا وجب إبقاؤها في التعريف[16].

ت- قولهم (قول): كل ما تحدث به النبي صلى الله عليه وسلم مما يتعلق بتشريع الأحكام وبيانها وتفسيرها كقوله: ((**صَلُّوا كَمَا رَأَيتُمُونِي أُصَلِّي**)) [17].

ث- (فعل): وهو كل ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من عمل موضح أو مفسر للتشريع.

ج- (تقرير): وهو إظهار النبي ﷺ لتأييد أو استحسان أو سكوت يفهم منه عدم الإنكار لقول أو فعل وقع أمامه أو في غيبته ثم بلغه، كإقراره ﷺ لاجتهاد الصحابة في أداء صلاة العصر يوم غزوة بني قريظة عندما قال لهم: ((**لاَ يُصَلِّيَنَّ أَحَدُكُمُ العَصْرَ إِلاَّ فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**)) فأدرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي لم يرد منا ذلك، فذكر ذلك للنبي ﷺ فلم يعنف واحداً منهم[18].

ح - قولهم (مما يصلح أن يكون دليلاً لحكم شرعي): ليس كلما نقل عن الرسول ﷺ من أقوال أو أفعال يعتبر مصدراً تشريعياً، إنما ذلك خاص بما سوى ما صدر منه باعتباره بشراً كالأكل والنوم والشرب والقيام غير ذلك مما ثبت بالدليل أنه خاص به كالوصال بالصوم والجمع بين أكثر من أربع من النساء[19].

ونشير هنا إلى أن بعض العلماء منهم الشاطبي وغيره قد ألحق ما صدر عن الصحابة فجعله سنة، فزاد ذلك في تعريفها فقد جاء في الموافقات: ((يطلق أيضاً لفظ السنة على ما عمل عليه الصحابة وجد ذلك في الكتاب والسنة أم لم يوجد)).

وأخذ يعلل الشاطبي لقوله هذا قائلا: ((لكونه اتباع لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا، أو اجتهاد مجتمعاً عليه منهم، أو من خلفائهم))[20].

2 – السنة عند المحدثين: كل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية أو سيرة سواء كان هذا قبل بعثته ﷺ كتحنثه في غار حراء أو بعدها[21].

وبهذا التعريف نجد أن علماء الحديث والسير ينظرون إلى كل ما يصدر عن النبي ﷺ باعتباره الأسوة الحسنة والقدوة لنا، فلذلك نقلوا كل ما صدر عنه من أمور يؤخذ منها حكم شرعي أو لا يؤخذ.

3 – السنة عند الفقهاء: كل ما ثبت عن النبي ﷺ من غير افتراض، ولا وجوب، وهي تقابل وترادف الواجب والمندوب، والتطوع والنافلة[22].

وقد تطلق عندهم على ما يقابل البدعة، كقولهم: طلاق السنة كذا، وطلاق البدعة كذا[23].

وبهذا التعريف نلاحظ الفقهاء يبحثون في السنة عن الحكم الشرعي من وجوب وندب وإباحة وكراهة، وغير ذلك فيما يتعلق بأحكام العباد.

الفرق بين السنة والقرآن:

هناك فروق عدة ما بين القرآن والسنة منها:

1- أن القرآن الكريم لفظه ومعناه من الله تعالى، أما السنة فهي من عند الله معنى، ولفظه من عند الرسول ﷺ.

فأخبر الرسول ﷺ عن ذلك المعنى بعبارة نفسه، إخباراً دقيقاً مطابقاً لما أراده الله منه.

حتى أجاز العلماء رواية الحديث بالمعنى، لكن هذا قبل تدوين الحديث في الصحاح والمسانيد، بخلاف القرآن، فإن روايته بالمعنى تحريف وتبديل.

2- أن القرآن العظيم لفظه ومعناه من الله، فقد وقع به التحدي والإعجاز إلى قيام الساعة، وقد بينا ذلك آنفاً، أما السنة فلم يقع فيها تحدٍ، فهي ليست بمعجزة، لأن لفظها من الرسول والرسول بشر.

3- أن القرآن متعبد بتلاوته مثاب عليها، وتلاوته في الصلاة ركن من أركانها، فلا تصح الصلاة بدونه، وأما السنة لو قرئت بالصلاة بطلت هذه الصلاة.

4- أن القرآن الكريم متواتر في نقله وروايته قطعي الثبوت بأكمله دون استثناء، أما السنة منها متواتر وقطعي الثبوت ومنها غير ذلك، بل إن أكثرها ظني في ثبوته.

5- أن القرآن نص العلماء على حرمة مسه للمحدث، وتلاوته للجنب، ولا يحرم ذلك في السنة النبوية.

6- أن القرآن يكفر جاحده، أما السنة فلا يكفر جاحدها ما لم تكن متواترة[24]، وصدق ابن حزم الظاهري عندما قال: ((وليس في العالم شيئان إلا وهما يشتبهان من وجه ويختلفان من وجه آخر، لا بد ذلك ضرورة، ولا سبيل إلى أن يختلفا من كل وجه، ولا أن يتماثلا من كل وجه))[25].

مما لا شك فيه أن الحاكمية هي لله وحده، وأن القرآن الكريم هو المصدر التشريعي الأول، ويليه في ذلك السنة المطهرة، وهذا أمر طبيعي، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم جاء مبلّغاً عن الله أحكامه وقرآنه، وبهذا ألزم الله المؤمنين طاعته ﷺ فقال تعالى: **﴿ مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ﴾** [النساء: 80].

والرسول ﷺ جاء مفسراً ومبيناً لما جاء في القرآن قال تعالى: **﴿ لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِيْنَ إِذْ بَعَثَ فِيْهِمْ رَسُولاً مِنْ أَنْفُسِهِم يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيْهِم وُيُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ ﴾** [آل عمران: 164].

ومع هذا كله نرى جماعات قد ظهرت قديماً وحديثاً ذهبت إلى عدم حجية السنة، وكان شعار هؤلاء الناس: حسبنا القرآن، ويحتج هؤلاء بقوله تعالى ﴿ **مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ** ﴾ [الأنعام: 38]، إذاً فلا داعي للسنة كما يدعي هؤلاء.

وأرى أن هذا المبحث من المباحث المهمة التي يجب على كل مسلم معرفتها معرفة علمية صحيحة حتى يتسنى لكل مسلم الرد على هؤلاء.

المبحث الثاني: معنى حجية السنة.

أولاً: معنى حجية السنة

السنة أصل من أصول الدين، وهي حجة لازمة على جميع المسلمين لوجوب الرجوع إليها من حيث العمل بها شرعاً.

فمعنى كون السنة حجة أنها دليل على حكم الله، فالمعنى الحقيقي للحجية هو: الإظهار، والكشف، والدلالة، ويلزم من هذا وجوب العمل بالمدلول حيث إنه حكم الله[26].

ومما هو معروف ومعلوم: إن صحة الاستدلال بحديث يأتينا عن رسول الله ﷺ يتوقف على أمرين:

1 – أن تثبت حجية السنة وكونها مصدرا من مصادر التشريع.

2 – أن تثبت نسبة هذا الحديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بطريقة من طرق الرواية المعتمدة عند المحدثين.

يحتاج إلى الأمر الثاني التابعون ومن يأتي بعدهم، وإلى قيام الساعة، وبعض الصحابة وليس كلهم، لأن الصحابي إذا أدرك بسمعه، أو بصره ما صدر عن النبي ﷺ فلا يحتاج إلى الأمر الثاني لأنه استغنى بما هو أقوى من الرواية، وهي المشاهدة والمعاينة.

أما إن لم يدرك الصحابي ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم لغيبة، أو مانع آخر، فيكون حينئذ محتاجاً إلى الأمر الثاني، لأنه سمع الرواية من صحابي ثان، فيصير في ذلك كالتابعي[27].

والعلماء اختلفوا بالنسبة للأمر الثاني في الطريقة المعتمدة في إثبات الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

فمنهم من قال: لا يمكن التأكد والتثبت من صدور الحديث النبوي ولا بأي شكل من الأشكال لا قطعاً ولا ظناً، فمن هنا أنكروا وردوا العمل بكل ما يروى عن النبي ﷺ، بل ردُّوا الأخبار كلها، وهذا ليس من باب عدم حجيتها وصدورها عنه ﷺ، ولا من باب الشك في طريقها، إنما هذا من باب عدم التأكد والتثبت من هذا الصدور بأي طريق يصح الاعتماد عليها.

ومنهم من قال: إنما يثبت ويقبل ما كان متواترا فقط، ورد هؤلاء جميع أخبار الآحاد.

ومنهم من أثبت قبول الأخبار بكل منهما، ثم اختلفوا في قبول شروط خبر الواحد الذي يحصل به الإثبات، وسيأتي بيان ذلك فيما بعد.

نرجع إلى الأمر الأول وهو: حجية السنة بعد التثبت من صدورها عن النبي ﷺ، فهل وقع في هذا خلاف بين علماء المسلمين ؟

مما لا شك فيه أن هناك خلافا بين العلماء في نواح خاصة فيما يتعلق بحجيتها، فيوجد من أنكر حجيتها من ناحية استقلالها بالتشريع، فلم ير الاحتجاج بها فيما ليس فيه قرآنا.

ومنهم من رأى أنها لا تنسخ القرآن[28].

والسؤال الذي يبرز نفسه: هل من العلماء من نازع في ثبوت حجيتها جملة فقال: إنه لا يحتج بشيء منها بحال من الأحوال ؟ يقول الشيخ عبد الغني عبد الخالق في كتابه " حجية السنة ": ((لا نجد في كتب الغزالي[29] والآمدي[30] والبزدوي[31]، وجميع من اتبع طرقهم في التأليف من الأصوليين تصريحاً، ولا تلويحاً: بأن في هذه المسألة خلافاً، وهم الذين استقصوا كتب السابقين ومذاهبهم.... وأن صاحب المسلَّم وشارحه يقولان[32]: إن حجية الكتاب والسنة والإجماع والقياس من علم الكلام، لكن تعرُّض الأصولي لحجية الإجماع والقياس لأنهما كَثُرَ فيها الشغب من الحمقى: من الخوارج[33] والروافض[34]، وأما حجية الكتاب والسنة: فمتفق عليها عند الأمة.

نعم: نقل الأسنوي – في شرح قول المنهاج: ((ودليله المتفق عليه بين الأئمة: الكتاب والسنة .....)) نقلا عن ابن برهان: أن الدهرية[35] يخالفون في الكتاب والسنة[36].

ولكن مخالفة هؤلاء لا قيمة لها: لأنا نريد منازعاً ممن يعتنقون الإسلام، وأما من كان كالدهرية: فمن العبث الحجاج معهم، واعتبارهم مخالفين في هذه المسألة.

وإنما يكون الحجاج معهم في أصل مذهبهم، فنبطله لهم، ونقيم لهم الدليل على وجود الله وبعثة مُحَمَّد ﷺ إلى الناس كافة وبعد ذلك نكون في غنية عن إثبات حجية السنة لهم)) [37].

ثانياً: إنكار حجية السنة موجب للرِّدَّة

السنة النبوية تعتبر المصدر الثاني بعد القرآن الكريم، ومتى ثبتت عن النبي ﷺ فهي ملزمة لا يجوز ردها في حال من الأحوال، وفي هذا يقول ابن عبد البر: ((وأما أصول العلم: فالكتاب والسنة ؛ وتنقسم السنة إلى قسمين: أحدهما: إجماع تنقله الكافة عن الكافة.

فهذا من الحجج القاطعة للأعذار: إذا لم يوجد هناك خلاف، ومن رد إجماعهم: فقد رد نصاً من نصوص الله، يجب استتابته عليه، وإراقة دمه إن لم يتب _: لخروجه عما أجمع عليه المسلمون، وسلوكه غير سبيل جميعهم.

والضرب الثاني _ من السنة _ خبر الآحاد الثقات الأثبات، المتصل الإسناد. فهذا يوجب العمل عند

جماعة علماء الأمة الذين هم حجة والقدوة ومنهم من يقول: إنه يوجب العلم والعمل جميعاً))[38].

انظر إلى قوله في الضرب الأول: تلاحظ أنه حكم على كل من رد السنة المتواترة بالارتداد، وليس هذا إلا لإنكاره حجيتها من حيث هي سنة بعد تيقن صدورها عن النبي ﷺ بطريق التواتر، لا لإنكاره التواتر في ذاته من حيث إنه مفيد للعلم، بقطع النظر عن كون المتواتر سنة أم غيرها.

و إلا لزم أن يرتد من ينكر وجود بغداد (مثلاً) الثابت بالتواتر[39].

وقال ابن حزم[40] في معرض حديثه عن حديثه عن حجية السنة ((فلم يسع مسلماً يقر بالتوحيد أن يرجع – عند التنازع إلى غير القرآن والخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يأبى عما وجد فيهما:

فإن فعل ذلك ــ بعد قيام الحجة عليه ــ فهو فاسق.

وأما من فعله مستحلاً للخروج عن أمرهما، وموجباً لطاعة أحدٍ دونهما: فهو كافر،لا شك عندنا في ذلك

وقد ذكر مُحَمَّد بن نصر المروزي[41]: أن إسحاق بن راهويه[42]، كان يقول: من بلغه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبر يقر بصحته، ثم رده – بغير تقية فهو كافر.

ولم نحتج في هذا بإسحاق، وإنما أوردناه، لئلا يظن جاهل أننا منفردون بهذا القول.

وإنما احتججنا – في تكفيرنا من استحل خلاف ما صح عنده عن رسول الله ﷺ بقول الله تعالى مخاطباً نبيه ﷺ: **﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُم ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِم حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيْماً ﴾** [النساء: 65]

هذه الآية كافية لمن عقل وحذر، وآمن بالله واليوم الآخر، وأيقن: أن هذا العهد عهد ربه تعالى إليه، ووصيته عز وجل الواردة عليه)) [43].

قال السيوطي: ((فاعلموا رحمكم الله أن من أنكر كون حديث النبي ﷺ قولاً كان أو فعلاً بشروطه المعروفة في الأصول حجة كفر، وخرج عن دائرة الإسلام وحشر مع من شاء الله من الكفرة)) [44].

المبحث الثالث: أدلة حجية السنة من القرآن الكريم.

كثرت الآيات القرآنية الدالة على حجية السنة دلالة قطعية، وقد أتت هذه الآيات بأساليب متعددة ومختلفة، لتؤكد على هذا المعنى تأكيداً قاطعاً لكل احتمال، وتثبت أن المراد من هذه الآيات شيءٌ معينٌ لا يقبل التأويل ولا التبديل.

فهي قطعية الثبوت وقطعية الدلالة، ومن هذه الآيات الدالة على ذلك:

1- قوله تعالى: **﴿ وَأَطِيْعُوا اللهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾** [آل عمران: 132] وقوله **﴿ مَنْ يُطِعِ**

الرَّسُوْلَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ. وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِم حَفِيْظاً ﴾ [النساء: 80].

وقوله **﴿ يَا أَيُّها الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيْعُوا اللهَ وَأَطِيْعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُم فَإِنْ تَنَازَعْتُم فِي شَيْءٍ فَرُدُّهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُم تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَاليَومِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيْلاً ﴾** [النساء : 59].

قال المفسر ابن كثير: ((أطيعوا الله أي اتبعوا كتابه، وأطيعوا الرسول أي خذوا بسنته، وأولي الأمر منكم أي فيما أمروكم به من طاعة الله لا في معصية الله فإنه ((لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)) [45] .

وقال ابن القيم[46]: ((أجمع الناس أن الرد إلى الله سبحانه وتعالى: هو الرد إلى كتابه، والرد إلى رسول الله ﷺ هو الرد إليه نفسه في حياته وإلى سنته بعد وفاته)) [47] .

2- قال تعالى: **﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيْمَا شَجَرَ بَيْنَهُم ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِم حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيْماً ﴾** [النساء: 65].

قال ابن القيم: ((أقسم سبحانه بنفسه على نفي الإيمان عن العباد حتى يحكموا رسوله في كل ما شجر بينهم من الدقيق والجليل، ولم يكتف في إيمانهم بهذا التحكيم حتى ينتفي عن صدورهم الحرج والضيق عن قضائه وحكمه، ولم يكتف منهم أيضاً بذلك حتى يسلموا تسليماً وينقادوا انقياداً)) [48].

3- قال تعالى: **﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللهِ وَرَسُوْلِهِ وَالكِتَابِ الَّذِي نُزِّلَ عَلَى رَسُوْلِهِ وَالكِتَابِ الَّذِي أُنْزِلَ مِنْ قَبْل ﴾** [النساء: 136].

4- قال تعالى: **﴿ فَآمنوا بِاللهِ وَرَسُوْلِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُوْنَ ﴾** [الأعراف: 158].

5- قال تعالى: **﴿ فَآمنُوا بِاللهِ وَرَسُوْلِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا ﴾** [التغابن: 8].

لقد لاحظ الإمام الشافعي رضي الله عنه أمراً غاية في الدقة والإتقان في هذه الآيات حينما جعل اقتران الأمر بالإيمان بالله بالأمر بالإيمان بالرسول وجهاً من أوجه الدلالة على طاعة الرسول والإذعان لأمره، وفي هذا يقول الشافعي: ((وضع اللهُ رسولَه من دينه وفرضه وكتابه، الموضع الذي أبان جل ثناؤه أنه جعله علماً لدينه بما افترض من طاعته، وحرم من معصيته، وأبان من فضيلته بما قرن من الإيمان برسوله مع الإيمان به..... فجعل كمال ابتداء الإيمان الذي ما سواه تبع له: الإيمان بالله ثم برسوله، فلو آمن عبد به ولم يؤمن برسوله لم يقع عليه اسم كمال الإيمان أبداً حتى يؤمن برسوله معه)) [49] .

6- قال تعالى: **﴿ لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى المُؤْمِنِيْنَ إِذْ بَعَثَ فِيْهِم رَسُوْلاً مِنْ أَنْفُسِهِم يَتْلُو عَلَيْهِم آيَاتِهِ وَيُزَكِّيْهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الكِتَابَ وَالحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلاَلٍ مُبِيْنٍ ﴾** [آل عمران: 164].

إلى غير هذا من الآيات التي قرن الله فيها القرآن الكريم بالحكمة.

قال الشافعي: ((فذكر الله الكتاب وهو: القرآن وذكر الحكمة، فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة: سنة رسول الله، وهذا يشبه ما قال، والله أعلم، لأن القرآن ذكر وأتبعته الحكمة، وذكر الله مَنَّهُ على خلقه، وتعليمهم الكتاب والحكمة، فلم يجز والله أعلم أن يقال: الحكمة هاهنا إلا سنة رسول الله وذلك أنها مقرونة مع الكتاب)) [50] .

7- قال تعالى: ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللهَ وَاليَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللهَ كَثِيْراً** ﴾ [الأحزاب: 21].

قال مُحَمَّد بن علي الترمذي[51]: ((الأسوة في الرسول: الاقتداء، والاتباع لسنته، وترك مخالفته في قول أو فعل)).

قال القاضي عياض: ((وقال غير واحد من المفسرين بمعناه)) [52] .

8 - قوله تعالى: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِلْعَالَمِيْنَ**﴾ [الأنبياء: 107].

وقوله: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّراً وَنَذِيراً وَدَاعِياً إِلَى اللهِ وَسِرَاجاً مُنِيْراً** ﴾ [الأحزاب:45- 46].

والآيات الدالة على حجية السنة أكثر بكثير مما ذكر، لكن نكتفي منها بهذا القدر.

المبحث الرابع: أدلة حجية السنة من السنة

لقد تضمنت السنة الشريفة ذاتها دلالة قاطعة على حجيتها، وأنها ضرورة دينية يجب العمل والأخذ بها، ولقد استفاضت وكثرت الأحاديث الدالة على أنه لا يمكن، ولا يصح فهم الأحكام في القرآن وحده، دون الرجوع إلى السنة، وأن العمل بها عمل بالقرآن.

وأن هذه الأمة قد أمرها الله بالأخذ بقوله عيه الصلاة والسلام وإطاعة أمره، واتباع سنته.

وأن من أطاعه وتمسك بسنته ﷺ فقد أطاع الله واهتدى، واستحق الجنة، و من عصاه ورد حديثه، واستقل برأيه وهواه دخل النار وأن الإيمان لا يتم إلا باتباع جميع ما جاء به، وأنه لا يصدر منه إلا حق، وأن خير الهدى هديه.

وأن ما لم يأت به مما يحدثه الناس حسب أهوائهم ووفق شهواتهم فهو بدعة ومردود[53].

وهذا كله يستلزم حجية السنة.

وهنا قد يسأل سائل فيقول: كيف تستدل بالسنة على حجيتها ؟ إنما هذا دور ممتنع ؟

والجواب: نحن نستدل بخبره البلاغي المعصوم عن الكذب على حجية سنته بما فيها من أوامر ونواهي وأفعال وتقريرات.

وبشكل آخر نقول: نحن نستدل بضرب من السنة، لا يمكن لأحد من الناس إنكار حجيتها، وإلا كان هذا الإنسان مكابراً كل المكابرة، لوضوح عصمته فيه عند كل من اعتقد برسالته.

فنحن نستدل بهذا النوع من السنة على حجية أنواع أخرى منها، ليست بمنزلة النوع الأول.

ونحن إنما نستدل على حجية السنة بالقرآن، مع أن الآية التي نستدل بها لا يثبت أنها من القرآن إلا بخبره ﷺ.

ونحن أيضاً: نستدل بأمره ﷺ الذي ثبتت حجيته بالخبر على حجية أفعاله وتقريراته.

فالنوع الأول الذي نستدل به، لم تثبت حجيته بالنوع الذي نستدل على حجيته، فلا دور إذن[54].

ومن الأحاديث النبوية التي دلت على حجية السنة:

1- من أشهر هذه الأحاديث ما روي عن مالك بن أنس أنه بلغه عن رسول الله ﷺ قال: ((**تَرَكْتُ فِيْكُم أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُم بِهِمَا كِتَابُ اللهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ**)) [55] .

2- عن المقداد بن معد يكرب[56] أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((**أَلاَ إِنِّي أُوْتِيْتُ الكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلاَ يُوْشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيْكَتِهِ يَقُوْلُ: عَلَيْكُم بِهَذَا القُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُم فِيْهِ مِنْ حَلاَلٍ فَأَحِلُّوهُ وَمَا وَجَدْتُم فِيْهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوْهُ، أَلاَ لاَ يَحِلُّ لَكُمْ لُحُوْمُ الحِمَارِ الأَهْلِيِّ، وَلاَ كُلُّ ذِيْ نَابٍ مِنَ السِّبَاعِ، وَلاَ لُقَطَةُ مُعَاهَدٍ إِلاَّ أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا صَاحِبُهَا، وَمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَعَلَيْهِمْ أَنْ يُقْرُوْهُ، فَإِنْ لَمْ يُقْرُوْهُ، فَلَهُ أَنْ يُعَقِّبَهُم بِمِثْلِ قِرَاهُ**))[57].

قال الخطابي[58] في تعليقه على هذا الحديث:

((أوتيت الكتاب ومثله معه)) يحتمل وجهين من التأويل:

أحدهما: أن معناه: أنه أوتي من الوحي الباطن غير المتلو مثل ما أعطي من الظاهر المتلو.

والثاني: أنه أوتي الكتاب وحياً يتلى، وأوتي من البيان مثله، أي أذن له أن يبين ما في الكتاب، فيعم ويخص، ويزيد عليه، ويشرح ما في الكتاب، فيكون في وجوب العمل به ولزوم قبوله كالظاهر المتلو من القرآن.

وإنما أراد بالأريكة أصحاب التَّرَفُّه والدَّعَة ؛ الذين لزموا البيوت، ولم يطلبوا العلم من مظانّه)) [59]، كذلك يدل على الكبر في رفض السنة.

3- عن أبي هريرة[60] رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((**كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُوْنَ الجَنَّةَ إِلاَّ مَنْ أَبَى، قَالُوا: وَمَنْ يَأْبَى يَا رَسُوْلَ اللهِ، قَالَ: مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الجَنَّةَ وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى**)) [61] .

4- عن ابن عباس ﷺ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبهم بمسجد الخيف[62] بمنى فقال: ((**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيْثاً فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ غَيْرَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيْهٍ**))[63].

قال الشافعي[64]: ((لما ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى استماع مقالته وحفظها وأدائها ؛ دلَّ على أنه

لا يأمر أن يؤدى عنه إلا ما تقوم به الحجة على من أدَّى إليه، لأنه إنما يؤدي عنه حلال، وحرام يجتنب، وحَدٌّ يُقام، ومال يُؤْخَذُ ويُعْطى، ونصيحة في دين ودنيا))[65].

وقال البيهقي: ((لولا ثبوت الحجة للسنة لما قال رسول الله ﷺ في خطبته بعد تعليم من شهده أمر دينهم ((ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب، فرب مبلَّغ أوعى من سامع)) [66].

5- عن معاوية بن أبي سفيان ﷺ [67] قال: قام فينا رسول الله ﷺ، فقال: ((**أَلاَ إِنَّ مِنْ قَبْلِكُم مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِيْنَ مِلَّة، وَإِنَّ هَذِهِ المِلَّة سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِيْنَ: ثِنْتَانِ وَسَبْعُوْنَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الجَنَّةِ، وَهِيَ الجَمَاعَةُ**))[68].

6- عن عبد الله بن عمرو[69]: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيْلَ وَلاَ حَرَج، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**))[70].

فهذه بعض الأحاديث التي اخترناها من بين جملة أحاديث كثيرة، كلها تدل دلالة قاطعة على حجية السنة الشريفة، وأنها واجبة ولازمة الاتباع.

المبحث الخامس: أدلة حجية السنة من الإجماع.

إذا استقرأنا آثار السلف، وأخبار الخلف من عصر الصحابة الكرام ﷺ، ودون استثناء صحابي منهم إلى هذا الوقت الذي نحن فيه من أقوال هؤلاء الأئمة المجتهدين والمقبولين لدى هذه الأمة، ومن يعتد بقوله منهم ؛ لم نجد إماماً واحداً منهم ينكر التمسك بالسنة من حيث هي سنة، بل العكس ؛ فإنهم يعتبرون أن السنة هي أصل في الاستنباط قائم بذاته.

والكتب المعتمدة عند أهل هذا الفن تزخر بشتى الأدلة الواضحة على أن علماء هذه الأمة متفقون بصيغة الجزم القاطع، على وجوب الاحتكام إلى السنة.

قال الشافعي: ((أجمع الناس على أن من استبانت له سنة رسول الله ﷺ: لم يكن له أن يدعها لقول أحد من الناس)) [71].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية[72]: ((وليعلم أنه ليس أحد من الأئمة المقبولين عند الأمة قبولا عاما يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من دقيق ولا جليل فإنهم متفقون اتفاقا على وجوب اتباع الرسول، وعلى أن

كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله)) [73].

ولا اعتبار لقول من شذ من المشككين في دين الله في هذه المسألة.

وأما من الناحية العقلية، فإنه يتعذر العمل بالقرآن وحده، فلا يمكن لعقل لم ينزل عليه وحي بلغ ما بلغ من فهم وفقه أن يستقل بفهم القرآن وحده.

فلا بد من الرجوع إلى السنة من أجل بيان واستنباط الأحكام من القرآن.

ومعلوم أن القرآن قد حوى على نصوص منها ما هو مجمل، ومنها ما هو مشكل، فلا بد من بيان ذلك وتوضيحه، وتفسيره، عن طريق متصل صحيح، وهذا البيان إنما هو السنة النبوية الشريفة التي نطق بها النبي ﷺ وصدق الله: ﴿ **وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِم** ﴾ [النحل: 44].

ولنضرب بعض الأمثلة التطبيقية على ذلك:

روي أن رجلاً قال لعمران بن حصين[74]: لا تحدثونا إلا بالقرآن، فقال له عمران: إنك امرؤ أحمق: أتجد في كتاب الله الظهر أربعا لا تجهر فيها بالقراءة ؟ ثم عدد عليه: الصلاة والزكاة، ونحو هذا، ثم قال: أتجد هذا في كتاب الله مفسراً ؟ إن كتاب الله أبهم هذا، وإن السنة تفسر ذلك)) [75].

فما هي ماهية الصلاة التي أوجبها الله علينا بقوله ﴿ **وَأَقِيْمُوا الصَّلاَةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ** ﴾ [البقرة: 43 و 110، والنور: 56]، وما هي كيفيتها ؟ وما وقتها ؟ وما عددها ؟ وعلى من تجب ؟ وكم مرة تجب في العمر ؟

وما هي ماهية الزكاة ؟ وعلى من تجب ؟ وفي أي مال تجب ؟ وما مقدارها ؟ وما شروط وجوبها ؟ وما وقتها ؟

وقوله تعالى ﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيْزٌ حَكِيْمٌ** ﴾ [المائدة: 38].

ما هي السرقة الموجبة للقطع ؟ وما شروطها ؟ وما هو النصاب الذي يستوجب القطع ؟ وما كيفية هذا القطع ؟ هل نقطع اليد من مفصل الكتف ؟ أم من مفصل المرفق ؟ أم من مفصل الرسغ ؟ وهل يكرر القطع عند تكرر السرقة ؟

وفي القرآن أمثلة كثيرة على ذلك.

يقول ابن حزم رحمه الله في ذلك: ((في أي قرآن وجد أن الظهر أربع ركعات، وأن المغرب ثلاث ركعات، وأن الركوع على صفة كذا، والسجود على صفة كذا، وصفة القراءة فيها والسلام، وبيان ما يجتنب في الصوم، وبيان كيفية زكاة الذهب والفضة، والغنم، والإبل، والبقر، ومقدار الأعداد المأخوذ منها الزكاة، ومقدار الزكاة المأخوذة، وبيان أعمال الحج من وقت الوقوف بعرفة، وصفة الصلاة بها وبمزدلفة، ورمي الجمار، وصفة

الإحرام، وما يجتنب فيه، وقطع السارق، وصفة الرضاع المحرم، وما يحرم من المآكل، وصفتا الذبائح والضحايا، وأحكام الحدود، وصفة وقوع الطلاق، وأحكام البيوع، وبيان الربا، والأقضية، والتداعي، والأيمان،... والصدقات، وسائر أنواع الفقه..

وإنما في القرآن جمل لو تركنا وإياها ؛ لم ندر كيف نعمل بها، وإنما المرجوع إليه في كل ذلك النقل عن النبي ﷺ،... فلا بد من الرجوع إلى الحديث ضرورة))[76].

فلو جرد الإنسان عقله عما ورد في السنة من أحاديث تبين ما ذكر في هذه الآيات وغيرها، فهل يستطيع مستطيع بلغ ما بلغ من العلم والفقه أن يجيب عن شيء مما ذكر ؟

وإذا لم يستطع مستطيع ذلك، فهل يمكن القيام بهذه التكاليف الشرعية ؟ مع العلم بأن الله تعالى لم يكلف عباده بتكاليف أخفى عنهم بيانها.

فكل ذلك يدل أن الله ما كلفنا بهذه التكاليف التي أجملها قرآنه إلا وقد نصب لها شارحاً ومُبَيّناً ومُفَسِّراً ومُوَضِّحاً ألا وهو رسول الله ﷺ.

أهم ما انتهى إليه البحث من نتائج وتوصيات:

1 – أن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة يعتبران الأصل وما سواهما فرع عنهما، فهما عمدة في تقرير الأحكام الشرعية لمراد الله تعالى من عباده. وأن الله تعالى كما تكفل بحفظ كتابه، فقد تكفل بحفظ سنة نبيه ﷺ.

2 – السنة النبوية بها يعرف بيان كثير من نصوص القرآن، فهي التي ترشدنا إلى معرفة بيان النص القرآني، ومن هنا يتبين لنا جلياً منزلة ومكانة ووظيفة السنة بالنسبة للقرآن.

3 – أن الآيات القرآنية أجمعت على وجوب طاعة الرسول ﷺ في كل ما دعى إليه .

4 – السنة أصل من أصول الدين، وهي حجة لازمة على جميع المسلمين لوجوب الرجوع إليها من حيث العمل بها شرعاً.

5– أن السنة متى ثبتت وصحت عن رسول الله ﷺ تكون منزلتها ومنزلة الكتاب سواء بسواء في الاعتبار عند المجتهدين عامة، ولها ما للكتاب.

6- المساواة التامة بين القرآن والسنة من ناحية الاحتجاج بهما، وبيان العلاقة الوثيقة بينهما، وأن كل منهما وحي من عند الله تعالى، لا فرق بين المتلو منها وغيره من ناحية الاحتجاج.

7 – إقرار وإثبات حجية السنة المطهرة، وأنها ضرورة دينية، فكل من ينكر ذلك حكمه أنه خارج عن الملة، لأن هذا يستلزم منه إنكار بعض القرآن، بل يستلزم منه إنكار الشريعة جملة وتفصيلاً، وهذا كفر وردة.

8 – إن موضوع: ((**حجية السنة النبوية من القرآن والسنة دراسة حديثية أصولية تفسيرية**)) جدير بالاهتمام والعناية والدراسة، لهذا أقترح على الباحثين أن يفردوا في دراساتهم تفاصيل هذا الموضوع ويتوسعوا فيه.

9 – ألا يجعل اختلاف الأئمة المفسرين، واختلاف أهل العلم الناشئ عن اجتهاد مخلص مستنداً إلى الدليل الصحيح، لا يجعل هذا سبباً للفرقة والانشقاق والتمزق لوحدة الأمة.

10 – عند ظهور زلة لعالم لا يجب أن تتخذ غرضاً للتشهير به وتجعل غطاء على محاسن هذا العالم، ولا يحرم من بحر علمه الغزير.

11– معرفة فضل أئمة الإسلام، فالنصيحة لدين الله توجب رد بعض أقوالهم، وليس في ذلك إهدار لمكانتهم.

وصلى الله وسلم على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وأصحابه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

الدكتور عدنان بن مُحَمَّد أبو عمر

محاضر في الكلية الجامعية للأم والعلوم الأسرية وكلية المدينة الجامعية والمعهد العلمي الإسلامي – الإمارات العربية المتحدة – عجمان.

المصادر والمراجع

1) **الإحكام في أصول الأحكام:** أبو مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري- تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر، ط1 – 1400 هـ - 1980 م، دار الآفاق الحديثة.

2) **أسد الغابة في معرفة الصحابة:** عز الدين ابن الأثير أبي الحسن علي بن مُحَمَّد الجوزي (ت 630هـ)، تحقيق: علي مُحَمَّد معوض – عادل أحمد عبيد الموجود – دار الكتب العلمية – بيروت.

3) **الإصابة في تمييز الصحابة:** أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن علي الكناني العسقلاني المصري الشافعي المعروف بابن حجر (773 – 852 هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

4) **الاستيعاب في أسماء الأصحاب:** ابن عبد البر أبي يوسف ابن عبد البر النمري القرطبي (ت 463 هـ) ط1 – 1423 هـ - 2002 م – دار الفكر- بيروت – لبنان.

5) **أصول التفسير وقواعده:** للشيخ خالد عبد الرحمن العك، بإشراف: العلامة مُحَمَّد أبي اليسر عابدين مكتبة الفارابي (ط1).

6) **أصول الفقه:** مُحَمَّد الخضري بك – ت7 – 1401 هـ - دار الفكر.

7) **أصول السرخسي:** أبو بكر بن مُحَمَّد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي – تحقيق: أبي الوفا الأفغاني، دار المعرفة – بيروت.

8) **أدلة التشريع المتعارضة ووجوه الترجيح بينها:** د. بدران أبو العينين بدران – 1985م – مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.

9) **إعلام الموقعين عن رب العالمين:** شمس الدين أبو بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل – مكتبة ابن تيمية – القاهرة.

10) **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين:** خير الدين الزركلي – ط 13 – 1998 – دار العلم للملايين – بيروت – لبنان.

11) **الاعتصام:** أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن مُحَمَّد اللخمي الشاطبي الغرناطي. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، (ط1) 1408 هـ - 1988 م.

12) **إعلام الموقعين عن رب العالمين:** شمس الدين أبو بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل – مكتبة ابن تيمية – القاهرة.

13) **أفعال الرسول – ﷺ – ودلالاتها على الأحكام الشرعية:** مُحَمَّد سليمان الأشقر – طباعة: مؤسسة الرسالة (لبنان – بيروت)، ط2، 1408 هـ - 1988 م.

14) **الأم:** مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، دار الفكر بيروت.

15) **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث:** للحافظ ابن كثير (701 – 774 هـ)، تأليف أحمد مُحَمَّد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

16) **البحر الرائق شرح كنز الدقائق:** أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود الحنفي، الشارح: زين الدين بن إبراهيم بن مُحَمَّد الشهير بابن نجيم الحنفي، تحقيق أحمد عزُّو عنايه، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت – لبنان، (ط1) 1422 هـ - 2002 م.

17) **التفسير الكبير المسمى (بالبحر المحيط):** أبو عبد الله مُحَمَّد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي الشهير بأبي حيان (654 – 754 هـ).

18) **البرهان في أصول الفقه:** أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن مُحَمَّد الجويني، حققه وقدمه ووضع فهارسه: د. عبد العظيم الديب – ط1 – 1399 هـ، إدارة الشؤون الدينية بدولة قطر.

19) **البرهان في علوم القرآن:** مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي (ت794 هـ)، علق عليه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان (ط1) 1408 هـ - 1988م.

20) **تاج العروس شرح القاموس:** الزبيدي – 1306 هـ - المطبعة الخيرية بمصر.

21) **التاريخ الكبير:** أبو عبد الله إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (ت256 هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان

22) **تاريخ الفقه الإسلامي:** الدكتور أحمد فراج حسين – الدار الجامعية بيروت – لبنان (ط1) 1988 م.

23) **تفسير القرآن العظيم:** عماد الدين أبي إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت774 هـ) – علق عليه وخرج أحاديثه: هاني الحاج راجعت أحاديثه على كتب فضيلة العلامة: ناصر الدين الألباني، المكتبة التوفيقية – طبعة ثانية – دار المعرفة – بيروت – ط1 – 1407هـ.

24) **تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل:** أبو سعيد عبد الله بن عمر بن مُحَمَّد الشيرازي البيضاوي ت (791 هـ) – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان (ط1) 1408 هـ – 1988م.

25) **التمهيد في أصول الفقه:** محفوظ بن أحمد بن الحسين أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي، تحقيق ودراسة: د. مفيد مُحَمَّد أبو عمشة، ط1، 1406 هـ – 1985م، دار المدني للطباعة – جدة.

26) **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة:** أبو الحسن علي بن مُحَمَّد بن عراق الكناني (907 – 963 هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله مُحَمَّد الصديق – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – (ط2) 1401 هـ – 1981 – بيروت – لبنان.

27) **تهذيب اللغة:** لأبي منصور مُحَمَّد بن أحمد الأزهري (282 هـ – 370 هـ) – تحقيق: أ / أحمد عبد العليم البردوني – الدار المصرية للتأليف والترجمة.

28) **الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي:** أبي عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سورة (209- 297هـ)، تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

29) **جامع البيان عن تأويل آي القرآن:** أبي جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري (ت 310هـ) ط3 – 1388 هـ 1968 م شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر طبعة ثانية تحقيق: أحمد شاكر.

30) **حجية السنة:** الدكتور عبد الغني عبد الخالق دار الوفاء–المنصورة مصر(ط3) 1418 هـ-1997م

31) **السنة:** أبو عبد الله مُحَمَّد بن نصر المروزي (202 – 294 هـ) تحقيق الدكتور عبد الله بن مُحَمَّد البصري، دار العاصمة _ الرياض السعودية (ط1) 1422هـ - 2001م.

32) **الرسالة:** الإمام المطلبي مُحَمَّد بن إدريس الشافعي _ تحقيق: أحمد مُحَمَّد شاكر _ 1309 هـ، دار الفكر للطباعة والنشر.

33) **رفع الملام عن الأئمة الأعلام:** ابن تيمية _ (ط5) المكتب الإسلامي _بيروت _.

34) **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: د. مصطفى السباعي – ط4 – 1405 هـ 1985 م المكتب الإسلامي – بيروت ودمشق.

35) **السنة النبوية ومكانتها في التشريع**: أ. عباس متولي حمادة، تقديم مُحَمَّد أبو زهرة، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة مصر.

36) **سنن أبي داود ومعه معالم السنة للخطابي**: أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي _ إعداد: عزت عبيد الدعاس وعادل السيد _ دار الحديث _ حمص _ سورية.

37) **السنن الكبرى**: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت 303 هـ)، أشرف عليه شعيب الأرنؤوط – تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي _ ط1 – 1424هـ- 2004م مؤسسة الرسالة _ بيروت _ لبنان.

38) **سير أعلام النبلاء**: الإمام شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المتوفى: 748هـ - 1374 م – ط8 – 1412هـ 1992م، مؤسسة الرسالة.

39) **شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**: علي بن سلطان مُحَمَّد الهروي القاري (930 تقريبا – 1014 هـ).

40) **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**: للقاضي عياض أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (476هـ - 544هـ)- تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي – 1404 _ 1984م _ دار الكتاب العربي بيروت – لبنان.

41) **صحيح البخاري**: أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري – (ت 256 هـ) - 1419 هـ - 1998 م – بيت الأفكار الدولية.

42) **صحيح مسلم بشرح النووي**: تحقيق: عصام الصبابطي وحازم مُحَمَّد وعصام عامر – ط1 – 1415 هـ - 1995 م، دار أبي حيان – القاهرة.

43) **طبقات المفسرين**: الحافظ شمس الدين مُحَمَّد بن علي الداوودي (ت 145 هـ) دار الكتب العلمية – بيروت.

44) **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (773 – 852 هـ) رقمه أحاديثه: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي راجعه: محب الدين الخطيب _ دار الفكر: بيروت لبنان.

45) **الفرق بين الفرق**: عبد القاهر بن طاهر بن مُحَمَّد البغدادي الإسفرائيني التميمي (ت 429هـ) تحقيق مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية بيروت – لبنان (1410هـ - 1990م).

46) **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: الإمام أبي مُحَمَّد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الأندلسي الظاهري المتوفى سنة 456هـ، وضع حواشيه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان) (ط2) 1420هـ - 1999 م.

47) **الفكر السامي في تاريخ التشريع الإسلامي:** مُحَمَّد الحسن الحجوي الثعالبي الفارسي، خرج أحاديثه و علق عليه: عبد العزيز عبد الفتاح القارىء المكتبة العلمية بالمدينة المنورة (ط1) (4)

48) **قواعد التحديث من علوم مصطلح الحديث:** مُحَمَّد جمال الدين القاسمي – (ط1) 1399 هـ، دار إحياء السنة النبوية، ودار الكتب العلمية بيروت.

49) **كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس:** للمفسر المحدث الشيخ إسماعيل بن مُحَمَّد العجلوني الجراحي المتوفى 1162 هـ، تعليق: أحمد القلاش، نشر وتوزيع: مكتبة التراث الإسلامي – حلب، دار التراث – القاهرة.

50) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بالملا كاتب الجلبي والمعروف بحاجي خليفة دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان.

51) **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة:** جلال الدين عبد الرحمن السيوطي – ط3 – 1401 هـ - 1981 م، دار المعرفة - بيروت.

52) **لسان العرب:** ابن منظور الإفريقي مُحَمَّد بن مكرم دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي – بيروت لبنان (ط2) 1413 هـ - 1993 م

53) **مختار الصحاح:** مُحَمَّد بن أبي بكر القادر الرازي – المتوفى سنة 666 هـ، الناشر: دار الكتاب العربي (بيروت – لبنان)

54) **مباحث في علوم القرآن:** مناع القطان – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان (ط26)1415 هـ - 1995م

55) **المستدرك على الصحيحين:** الإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري – وبذيله: التلخيص للحافظ الذهبي _ رحمهما الله _ الناشر: دار الكتاب العربي _ ص ب 5769 -11 بيروت.

56) **المستدرك على الصحيحين:** أبو عبد الله الحاكم النيسابوري وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي. دار الكتاب العربي بيروت لبنان.

57) **المسند:** الإمام أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل (164 – 241)، شرحه وصنع فهارسه: أحمد شاكر، حمزة أحمد الزين، طباعة: دار الحديث (ط1) 1416 هـ - 1995 م، طبعة ثانية (مؤسسة الرسالة) – بيروت – لبنان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون.

58) **مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول:** ملا خسرو، ويليه حاشية الحج إسماعيل أفندي الدرامه وي – ط1 - 1312 – دار السعادة – إيران.

59) **معجم البلدان:** للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحومي الرومي البغدادي، دار صادر – بيروت – ط2 – 1995 م

60) **منزلة السنة من الكتاب وأثرها في الفروع الفقهية:** مُحَمَّد سعيد منصور، الناشر: مُحَمَّد سعيد وهبة (القاهرة – مصر) (ط1) 1413 هـ - 1993م، والدار السودانية للكتب – الخرطوم السودان.

61) **منهج النقد في علوم الحديث:** الدكتور نور الدين عتر، (دار الفكر المعاصر) بيروت – لبنان – دار الفكر – دمشق سوريا (إعادة الطبعة الثالثة) 1424 هـ - 2003 م.

62) **مفتاح االجنة في الاحتجاج بالسنة:** أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي (ت 911 هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان (ط1) 1407 هـ - 1987 م.

63) **الموافقات في أصول الشريعة:** أبو إسحق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي الشاطبي، تحقيق: الشيخ عبد الله دراز – دار المعرفة – بيروت.

64) **المدخل للدراسة القرآن والسنة والعلوم الإسلامية:** الدكتور شعبان مُحَمَّد إسماعيل، دار الأنصار القاهرة.

65) **المستصفى في علم الأصول:** أبو حامد مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي 1407 هـ - 1987 م، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية باكستان.

66) **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة:** إشراف وتخطيط ومراجعة الدكتور مانع بن حماد الجهني – دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع الرياض – (ط4)1420 هـ

67) **معجم المؤلفين:** عمر رضا كحالة، تحقيق: مكتبة التراث في مؤسسة الرسالة – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان (ط1) 1414 هـ - 1993 م.

68) **المعجم الوسيط:** إبراهيم أنيس وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومُحَمَّد علي النجار، ط3 – أشرف على طبعه: عبد السلام هارون – مكتبة النووي – دمشق.

69) **الموسوعة الفقهية:** إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت (ط1) 1414 هـ - 1994 م، مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع.

70) **نهاية السول في شرح منهاج الأصول:** ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي: تأليف الإمام جمال الدين عبد الرحيم بن الحسين الأسنوي الشافعي – ومعه حواشيه المفيدة المسماة بـ: (سلم الوصول للشرح نهاية السول 1982 م) عالم الكتب بيروت – وعنيت بنشره جمعية نشر الكتب العربية بالقاهرة 1345 هـ.

71) **نهاية الوصول إلى علم الأصول:** المعروف ببديع النظام الجامع بين كتاب البزدوي والإحكام. جمع الشيخ أحمد بن علي بن تغلب بن الساعاتي (651 – 694 هـ) تحقيق الدكتور سعد بن عزيز بن مهدي السلمي. جامعة القرى 1418 هـ.

72) **النهاية في غريب الحديث والأثر:** للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن مُحَمَّد الجزري (ابن الأثير) (544 – 606 هـ) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

73) **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** أبو العباس شمس الدين أحمد بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن خلكان (618 – 681هـ) يعتمد المحقق دار صادر بيروت – لبنان.

الهوامش:

([1]) مالك في الموطأ , بلاغاً (هو ما رواه مالك بصيغة ((**بلغني**)) يرفعه للنبي ﷺ بدون سند ,كتاب القدر , باب: النهي عن القول في القدر , راجع شرح الزرقاني رقم 1727 (4 / 330)، وانظر: تخريجه في الموطأ, رقم 3 ص644, قال الزرقاني: ((مر أن بلاغه صحيح كما قال ابن عيينة , وأخرجه ابن عبد في حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده، وله شاهد من حديث ابن عباس بسند حسن أخرجه الحاكم في مستدركه 1 / 93.

ملاحظة: العلماء وصلوا بلاغات الإمام مالك في موطئه وعددها(42) وممن وصلها ابن عبد البر في كتابه التمهيد سوى أربعة أحاديث قام بوصلها ابن الصلاح ضمن رسالة له وأثبتوا صحة واتصال هذه البلاغات.

([2]) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير 2 / 409 مادة سير.

([3]) القاموس المحيط ص1558 مادة سنن.

([4]) لسان العرب 6 / 399 مادة سنن , ومختار الصحاح للرازي ص317 مادة سنن.

([5]) أخرجه مسلم كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة , ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار 4 / 111 رقم 1017 عن المنذر بن جرير , عن أبيه , وأخرجه غيره.

([6]) أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالسنة، باب قول النبي ﷺ: (لتتبعن سنن من كان قبلكم) صفحة 1396 رقم 7320، ومسلم، كتاب العلم، باب: اتباع سنن اليهود والنصارى 8 / 472 رقم 2669 كلاهما عن أبي سعيد الخدري ﷺ , واللفظ للبخاري , وقد أخرجه غيرهما.

([7]) تهذيب اللغة مُحَمَّد بن أحمد الأزهري 12 / 298.

([8]) لسان العرب 6 / 398 مادة سنن.

([9]) لسان العرب 6 / 400 مادة سنن. والقاموس المحيط ص1558 مادة سنن.

([10]) تاج العروس شرح القاموس للزبيدي 9 / 244 , ولسان العرب 6 / 399.

([11]) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب السهو، باب: العمل في السهو ص101 رقم 2.

([12]) لسان العرب 6 / 399 مادة سنن و والمعجم الوسيط إبراهيم أنيس 1 / 455 مادة سنن.

([13]) لسان العرب 6 / 400 مادة سنن

([14]) تفسير الطبري 4 / 100.

([15]) ينظر تعريف السنة في: الإحكام في أصول الأحكام سيف الدين الآمدي 1 / 169 , وكشف الأسرار عن أصول البزدوي عبد العزيز أحمد البخاري 2 / 359 , ونهاية الوصول في علم الأصول لابن الساعاتي 1 / 253 , وإرشاد الفحول للشوكاني ص29.

([16]) انظر: حجية السنة عبد الغني عبد الخالق ص169.

([17]) أخرجه البخاري كتاب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة وكذلك بعرفة ص137رقم 630.

([18]) ينظر منزلة السنة من الكتاب وأثرها في الفروع الفقهية مُحَمَّد منصور ص90 – 91. =

والحديث أخرجه البخاري كتاب المغازي باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة ومحاصرته إياهم ص 782 رقم 4119، ومسلم كتاب الجهاد والسير، باب: المبادرة بالغزو وتقديم أهم الأمرين المتعارضين

6 / 340 رقم 1770. واللفظ للبخاري.

([19]) تاريخ الفقه الإسلامي للدكتور أحمد فراج حسين ص77.

([20]) الموافقات للشاطبي 4 / 4.

([21]) قواعد التحديث من فنون الحديث مُحَمَّد جمال الدين القاسمي ص35 – 38، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي ص47.

([22]) الموافقات للشاطبي 4 / 4.

([23]) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي ص47.

([24]) ينظر: قواعد التحديث للطيبي ص66 , والإحكام في أصول الأحكام لابن حزم 1 / 104 , وبحوث في السنة المشرفة عبد الغني عبد الخالق ص24 , والإتحافات السنية بالأحاديث القدسية مُحَمَّد بن عبد الرؤوف الحدادي ص6 , ومنهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر ص324 – 325 , ومباحث في علوم القرآن مناع القطان ص21 – 22.

([25]) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم 4 / 108.

([26]) حجية السنة عبد الغني عبد الخالق ص243.

([27]) هذا فيما يتعلق بالسماع فقط دون النظر في جرح الصحابي أو تعديله، لأنهم ﷺ كلهم عدول.

([28]) انظر حجية السنة عبد الغني عبد الخالق ص246، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي ص 149، ومنزلة السنة من الكتاب مُحَمَّد سعيد منصور ص122- 123.

([29]) **الغزالي (450 – 505 هـ = 1058 – 1111 م)** مُحَمَّد بن مُحَمَّد الغزالي الطوسي أبو حامد، حجة الإسلام، متصوف، له نحو مائتا مصنف، منها إحياء علوم الدين، والمستصفى من علم الأصول، مولده ووفاته في الطابران بخراسان، رحل لبلاد عدة، وكتب عنه الكثير. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 19 / 322 وما بعدها رقم 204، والأعلام للزركلي 7 / 22.

([30]) **والآمدي (551 – 631 هـ = 1156 – 1233م)** علي بن مُحَمَّد بن سالم التغلبي، أبو الحسن، سيف الدين الآمدي، أصولي باحث، أصله من آمد (ديار بكر) ولد بها، تعلم في بغداد، والشام، توفي بدمشق، له نحو 20 مصنف، منها: الإحكام في أصول الأحكام. انظر سير أعلام النبلاء للذهبي 22 / 364 وما بعدها رقم 230، والأعلام للزكلي 4 / 332.

([31]) **البزدوي (400 – 482 هـ = 1010 – 1089 م)** علي بن مُحَمَّد بن الحسين بن عبد الكريم، أبو الحسن، فخر الإسلام البزدوي فقيه أصولي، من أكابر الحنفية، نسبته إلى " بزدة "، له تصانيف منها: " كنز الوصول " في أصول الفقه، يعرف بأصول البزدوي، وتفسير القرآن، كبير جدا. انظر سير أعلام النبلاء 18 / 602 وما بعدها رقم 319، والأعلام للزركلي 4 / 328.

([32]) فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت عبد العلي مُحَمَّد بحر العلوم اللكنوي 1 / 28.

([33]) **الخوارج:** يعرفهم الشهرستاني بقوله: ((كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت عليه الجماعة يسمى خارجيا سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو غيرهم من التابعين)) وهم أول الفرق التي ظهرت في تاريخ الإسلام، وانقسموا إلى عشرين فرقة، من عقائدهم: وجوب الخروج على الحاكم المسلم لارتكاب الفسق، أو الظلم، إنكار الشفاعة، تكفير بعض الصحابة كأهل التحكيم ((عمرو بن العاص وأبو موسى الأشعري)) وكل من رضي بالتحكيم، وتكفير أصحاب الجمل ومنهم عائشة. انظر الملل والنحل للشهرستاني ص106 وما بعدها، والموسوعة الميسرة في علم الأديان د. مانع بن حماد 2 / 1063 – 1064.

([34]) **الروافض:** الرافضة هي تلك الطائفة من الشيعة التي تعتقد بأحقية أهل البيت بالإمامة على باقي الصحابة بما فيهم الشيخان رضي الله عنهما، على أن هذه الإمامة ركن من أركان الدين بنص النبي ﷺ، وأن الأنبياء والأئمة معصومون، ويرجع العلماء سبب التسمية لرفضهم إمامة الشيخين وأكثر الصحابة، وقد أطلق عليهم هذا الاسم بعد رفضهم إمامة زيد بن علي وتفرقهم عنه لعدم موافقته على أفكارهم هذه. انظر مجموع فتاوى ابن تيمية 10 / 354 – 356، 4 / 436، والموسوعة الميسرة في علم الأديان د. مانع بن حماد 2 / 1069.

([35]) **الدهرية:** وهم فرقة يقولون بقدم العالم , وأنه غير محدث , ويقولون الناس كالعشب إذا خرجت أرواحهم نسوا ولا جزاء بعد الموت، فهم كفرة مارقون. انظر الفصل في الملل والأهواء والنحل علي بن أحمد المعروف بابن حزم 1 / 19، 232 – 233، 2 / 32.

([36]) نهاية السول في شرح منهاج الأصول للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، تأليف عبد الرحمن بن الحسين الأسنوي الشافعي 1 / 21.

([37]) حجية السنة عبد الغني عبد الخالق 249، وانظر منزلة السنة من الكتاب ص120 – 135، والسنة النبوية ومكانتها في التشريع الإسلامي للسباعي ص149 – 150.

([38]) جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله يوسف بن عبد البر القرطبي 2 / 33 – 34.

([39]) انظر: حجية السنة ص253.

([40]) **ابن حزم:** علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري , أبو مُحَمَّد , عالم الأندلس في عصر هـ , من أئمة الإسلام , وصلت مؤلفاته إلى (400) أشهرها الإحكام في أصول الأحكام , والمحلى بالآثار في شرح المجلى بالانتصار , ولد سنة 384 هـ _ توفي سنة 456 هـ. انظر: وفيات الأعيان 3 / 325، والأعلام للزركلي 4 / 254.

([41]) **مُحَمَّد بن نصر المروزي (202 – 294 هـ = 817 – 906 م)** أبو عبد الله , إمام في الفقه والحديث , ولد بغداد، ونشأ بنيسابور , واستقر بسمرقند ومات فيها، له كتب منها " القسامة " في الفقه . انظر سير أعلام النبلاء للذهبي 14 / 33 رقم 13 , والأعلام للزركلي 7 / 125.

([42]) **إسحاق بن راهويه إسحاق بن إبراهيم بن مخلد** , الإمام الكبير , الحافظ , ولد سنة 161 كان واسع العلم انظر: سير الأعلام النبلاء للذهبي 11 / 358 – 383 رقم 79.

([43]) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري 1 / 99 , وانظر: حجية السنة عبد الغني عبد الخالق 250 وما بعدها , ومنزلة السنة من الكتاب والسنة 120 وما بعدها , والسنة النبوية ومكانتها للسباعي ص150 وما بعدها.

([44]) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي ص14.

([45]) تفسير القرآن العظيم إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي 2 / 250.

والحديث أخرجه البخاري، كتاب أخبار الآحاد، باب: ما جاء في إجازة خبر الواحد عن علي ﷺ ص1384 رقم 7257 , ومسلم، كتاب الإمارة، باب: وجوب طاعة الأمراء في غير معصية , عن علي ﷺ كلاهما بلفظ ((لا طاعة في معصية الله , إنما الطاعة في المعروف)). 6 / 467 رقم 1840.

وما ذكره هنا ابن كثير بهذا للفظ فهو عند أحمد في مسنده بلفظ: ((لا طاعة لمخلوق في معصية الله عز وجل)) 2 / 333 رقم 1095.

([46]) **ابن القيم**: (**691 – 751 هـ = 1292 – 1350 م**) مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الدمشقي , أبو عبد الله , أحد كبار العلماء , مولده ووفاته بدمشق , تتلمذ على شيخ الإسلام ابن تيمية , وسجن معه كان صاحب خط حسن من مؤلفاته: إعلام الموقعين , وأحكام أهل الذمة وغيرها كثير. انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد 6 / 168 , والأعلام للزركلي 6 / 56.

([47]) إعلام الموقعين لابن القيم 1 / 84 بتصرف يسير.

([48]) إعلام الموقعين عن رب العالمين مُحَمَّد بن أبي بكر بن قيم الجوزية 1 / 86.

([49]) الرسالة للشافعي ص73.

([50]) الرسالة للشافعي ص78.

([51]) **مُحَمَّد بن علي** (... **– نحو 320 هـ =... – نحو 932 م**) بن الحسن بن بشر , أبو عبد الله , الحكيم الترمذي , باحث, صوفي , عالم بالحديث , وأصول الدين , من أهل ترمذ نفي منها , من كتبه: نوادر الأصول في أحاديث الرسول ﷺ , والفروق: يفرق فيه بين: المداراة , والمداهنة , والمحاجة , والمجادلة , والمناظرة , والمغالبة , والانتصار , والانتقام ,..... وهو فريد في بابه , وفي الظاهرية بدمشق بعض رسائله. انظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهور بالملأ كاتب الجلبي والمعروف بحاجي خليفة 1 / 938 , والأعلام للزركلي 6 / 272.

([52]) الشفا بتعريف حقوق المصطفى , عياض بن موسى بن عياض اليحصبي 2 / 547.

([53]) انظر: حجية السنة ص308 – 309.

([54]) حجية السنة عبد الغني عبد الخالق ص179.

([55]) أخرجه مالك في الموطأ كتاب القدر باب النهي عن القول بالقدر , وقد سبق الحكم على الحديث , واللفظ له , والحاكم في المستدرك، كتاب العلم، خطبته ﷺ في حجة الوداع 1 / 93 بلفظ: (إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه) قال الحاكم: متفق على إخراجه في الصحيح. ووافقه الذهبي .

([56]) **المقداد بن مَعْدِ يَكْرِبَ** (... **– 87 هـ =... – 706 م**) ابن عمرو , بن يزيد , ابن معد يكرب , بن سيار, أبو كريمة الكندي، صحابي، قدم في صباه من اليمن مع وفد كنده على النبي ﷺ كانوا ثمانين راكباً , وسكن الشام , ومات بحمص , وهو ابن 91 سنة، له أربعون حديثاً. انظر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب ابن عبد البر 2 / 284 رقم 2574 , والأعلام للزركلي 7 / 282.

([57]) أخرجه الترمذي كتاب: العلم , باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ , 5 / 34 رقم 2659. قال: هذا حديث حسن صحيح , وابن ماجة في المقدمة، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه 1 / 6 رقم 12 – 13 , وأبو داوود، كتاب السنة باب في لزوم السنة 5 / 10 رقم 4604 , واللفظ له وهو عنده أطول منهما، ومعنى: فله أن يعقبهم بمثل قراه: أي له أن يأخذ من مالهم قدر قراه عوضاً , وعقوبة بما حرموه من القرى، وهذا في المضطر , الذي لا يجد طعاماً ويخاف على نفسه التلف. انظر معالم السنن للخطابي مطبوع مع سنن أبي داود 5 / 11.

([58]) **الخطابي**: (**319 – 388 هـ = 931 – 998 م**) حمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن الخطاب البستي , أبو سليمان فقيه محدث , من أهل بست (من بلاد كابل) من نسل زيد بن الخطاب , (أخو عمر بن الخطاب) من كتبه: معالم السنن في شرح سنن أبي داود , وبيان إعجاز القرآن. انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي 17 / 23 – 33 رقم 12 , والأعلام للزركلي 2 / 273.

([59]) معالم سنن الخطابي 5 / 10 – 11 على هامش سنن أبي داوود، كتاب السنة، باب في لزوم السنة.

([60]) **أبو هريرة**: (**21 ق هـ – 59 هـ = 602 – 679 م**) عبد الرحمن بن صخر الدوسي , الملقب بأبي هريرة , صحابي , كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث , ورواية له , نشأ يتيماً في الجاهلية , وقدم المدينة , ورسول الله ﷺ بخيبر , فأسلم سنة 7 هـ , روى عن النبي ﷺ 5374 حديثاً , وولي إمارة المدينة , ولما صارت الخلافة إلى عمر بن الخطاب ﷺ استعمله على البحرين , ثم رآه لين العريكة مشغولاً بالعبادة فعزله. انظر الاستيعاب 2 / 473 – 476 رقم 3220, والأعلام للزركلي 3 / 308.

([61]) أخرجه البخاري كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة , باب الاقتداء بسنة رسول الله ﷺ ص1388 رقم 7280.

([62]) **الخيف**: ما انحدر من غليظ الجبل , وارتفع عن سيل الماء , ومنه سمي مسجد الخيف هذا بمنى. انظر معجم البلدان لياقوت الحموي 2 / 412.

([63]) أخرجه الترمذي كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع 5 / 33 رقم 2656, قال أبو عيسى: حسن، وأبو داود كتاب العلم، باب فضل نشر العلم 4 / 68 رقم 3660 دون كلمة (غيره).

([64]) **الشافعي**: (**150 – 204 هـ = 767 – 820 م**) مُحَمَّد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي , المطلبي , أبو

عبد الله , أحد الأئمة الأربعة , ولد في غزة بفلسطين , وحمل منها إلى مكة , وهو ابن سنتين , وتوفي في مصر , وقبره في القاهرة , شاعر , أديب , فقيه و أفتى وهو ابن عشر سنين , له (الأم) , و (الرسالة) وغيرهما. انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي 1 / 361- 363 رقم 354 , والأعلام للزركلي 6 / 26 – 27.

([65]) الرسالة ص402.

([66]) مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ص19، وقد بحثت عن قول البيهقي فلم أجده عند غير السيوطي.

([67]) **معاوية بن أبي سفيان (20 ق هـ – 60 هـ = 603 – 680)** بن صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي، مؤسس الدولة الأموية , في الشام , وأحد دهاة العرب , كان فصيحاً حليماً , وقوراً , ولد بمكة وأسلم يوم الفتح سنة / 8 هـ/ كان من كتاب الوحي , ولاه أبي بكر ﷺ قيادة جيش تحت امرأة أخيه يزيد , وولاه عمر ﷺ الأردن ثم دمشق , ولاه عثمان ﷺ الديار الشامية كلها , عزله علي ﷺ حن ولي الخلافة , فنادى معاوية بالثأر لعثمان , وكانت بينه مع أهل الشام , وبين علي ﷺ مع أهل العراق وقعة صفين , ثم تنازل الحسن ﷺ له عن الخلافة بعد استشهاد علي ﷺ , فاستقل بالملك سنة / 41 / وتوفي بالشام , وعهد لابنه يزيد من بعده. انظر الاستيعاب 2 / 243 – 248 رقم 2447 , والأعلام للزركلي 7 / 261 – 262.

([68]) أخرجه الترمذي كتاب الإيمان باب ما جاء في افتراق الأمة , عن أبي هريرة ﷺ 5 / 25 – 26 رقم 2640 , قال أبو عيسى: حسن صحيح، وأبو داود كتاب السنة باب شرح السنة 5 / 4- 6 رقم 4597 , واللفظ له ,وأحمد في مسنده 14 / 124 رقم 8396 , عن أبي هريرة ﷺ.

([69]) **عبد الله بن عمرو: (7ق هـ – 65 هـ = 616– 684م)** بن العاص من قريش , صحابي من النساك من أهل مكة، كان يكتب في الجاهلية , ويحسن السريانية , أسلم قبل أبيه، استأذن رسول الله ﷺ في أن يكتب ما يسمع منه , فأذن له، شهد صفين مع معاوية، له 700 حديثاً. انظر الاستيعاب 1 / 573 – 575 رقم 1627، والأعلام للزركلي 4 / 111.

([70]) أخرجه البخاري كتاب أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل ص666 رقم 3461.

([71]) انظر الرسالة للشافعي ص81.

([72]) **ابن تيمية (661 – 728 هـ = 1263 – 1328 م)** أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، الدمشقي الحنبلي، أبو العباس، ولد في حران، مات معتقلا بقلعة دمشق، مفسر، أصولي، أديب، نحوي، تصانيفه بلغت 300. انظر مرآة الجنان لليافعي 4 / 277 – 278، والأعلام للزركلي 1 / 144.

(73) رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية ص10 – 11.

([74]) **عمران بن حصين** (... **– 52 هـ =**... **672 م**) ابن عبيد، أبو نجيد الخزاعي، من علماء الصحابة، أسلم عام خيبر سنة 7 هـ، وكانت معه راية خزاعة يوم فتح مكة، وبعثه عمر ﷺ إلى أهل البصرة ليفقههم، وولاه زياد قضاءها، وتوفي بها، وهو ممن اعتزل حرب صفين، له في كتب الحديث 130 حديثا. انظر الاستيعاب 2 / 111 – 112 رقم 1980، والأعلام للزركلي 5 / 70.

([75]) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر، باب: موضع السنة من الكتاب وبيانها له ص191.

([76]) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم 2 / 79 – 80.